المؤتمر الثالث للمجالس المحلية تقييم أم تدعيم؟

المحامي/محمد حمود المطري •

□ .. بقدر مباركتنا وسرورنا بانتظام انعقاد المؤتمر العام السنوي للمجالس المحلية وبقدر ما نكنه من الحب والامتنان للجهود التي تبذل للتحضير للمؤتمر من قبل الاخ الوزير وكل العاملين في وزارة الإدارة المحلية والجهات الأخرى التي تسهم في الإعداد والتحضير للمؤتمر بجهود جبارة فإننا وقبل انعقاد المؤتمر نتساءل هل سيكون المؤتمر الثالث تقييماً لنشاط المجالس المحلية ومدى تعاون الوزارات واجهزة السلطة المركزية معها ومدى نجاح المجالس المحلية عمليا في الميدان أم أن التقييم جزء من فعاليات المؤتمر وأن الوقت الأكبر سوف يخصص لدراسة الصعوبات وكيفية تدعيم المجالس المحلية في أن تقوم بإنجازات أكبر في عامها المقبل خاصة وأن مؤشرات الموازنة العامة والاتجاه العام للقيادة السياسية ممثلة بالاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والحكومة متجهة نحو اعطاء دور أكبر للمجالس المحلية خاصة وأن النجاح تجاوز ٦٠٪ وأن من اسباب بعض التعثرات في بعض المجالس المحلية ماهو إلا قصور في الامكانيات ونقص في التجهيزات وضعف في الموارد مع بعض التقصير من المجالس تلك التي لم تستطع مواكبة التطور والنهوض بمهامها.

أنا من موقعي متفائل جدا بنجاح التجربة وأن المؤتمر الثالث للمجالس المحلية سيكون انطلاقة جديدة في نشاط المجالس المحلية وأن ما يدور في أذهان البعض أن انعقاد المؤتمر هو اسقاط واجب هو وهم وخرافة ورؤية ضيقة جدا عند من يقولون هذا الكلام لأني شاهدت بأم عيني في معظم الوزارات نقلة كبيرة ومستمرة نحو اللامركزية وتدعيم نظام السلطة المحلية وما اشاهده في الميدان من تطور في فهم تطبيق نظام السلطة المحلية أعطاني القناعة التامة بنجاح المؤتمر الثالث للمجالس ولكني لا اترك هذا التفاؤل دون أن أدعو الاخوة في السلطة المركزية إلى الاستمرار في دعم مكاتبهم التنفيذية في المحافظات والوحدات الإدارية في المديريات كونها هي الوحدات التنفيذية، وأكرر أن الوزير الناجح يظهر نجاحه في مدى تجهيز فرع وزارته واهتمامه ومتابعته لذلك.

• وكيل محافظة المحويت

الموارد المائية والدور المنشود للمجالس المحلية

مهندس/ أمين أحمد مهيوب

• تواجه الجمهورية اليمنية أزمة مائية نتيجة الاختلال المزمن في معادلة السكان وموارد المياه الشحيحة والمحدودة.

فنصيب الفرد من المياه لايتجاوز ٣٪ فقط من معدل نصيب الفرد في العالم بالاضافة أن معدل سقوط الأمطار في البلاد من أقل المعدلات في العالم، وكان من الواجب علينا أن نكيف حياتنا ومعدل استهلاكنا اليومي على هذا الأساس.

وفي السابق وبالرغم من ندرة المياه، فقد استطاع اليمنيون التعايش مع هذا الوضع لأجيال وقرون عديدة حيث حافظوا على التوازن بين الموارد والاستخدامات بشكل جيد، ولم يتغير هذا النظام إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، عندما بدأ هذا التوازن يختل وبشكل متصاعد وسريع خلق معه مشاكل عديدة مثل اتساع وازدياد الحفر العشوائي الذي أدى إلى استنزاف للمياه الجوفية في معظم الأحواض المائية ووصل معدل هبوط مستوى المياه في بعض الأحواض إلى ٤ أمتار وبعضها إلى أكثر من ٦ أمتار سنوياً.

لم يكن هذا الاستنزاف لضرورة من ضروريات الحياة، فالبيانات والدراسات توضح أن نسبة مااستهلك لغرض الشرب لم يصل إلى ١٠٪ من جملة الاستخدام، وأن ٩٠٪ ذهب إلى الزراعة بدون أن تحسن طرق الاستخدام، فجزء كبير استخدم لمحاصيل ليس لها عائد اقتصادي أو فائدة للمزارع، وجزء آخر من هذه الكميات ذهب هدراً إما بسبب اتباع أساليب ري قديمة (الري بالغمر) أو بسبب الطرق الخاطئة في تحديد الاحتياجات المائية الفعلية للمحاصيل.

ولذا كان لابد من مواجهة هذه الأزمة على المستويين الرسمي والشعبي وتبنت الدولة الاستراتيجية الوطنية للمياه التي أعدتها الهيئة العامة للموارد المائية وصادق عليها مجلس الوزراء في أواخر ١٩٩٨م وتضمنت رؤية شاملة لاتجاهات إدارة المياه في الجوانب المؤسسية والتشريعية لتنمية الموارد المائية واعتبرت أن الأمن المائي يحتل المرتبة الثانية بعد الأمن القومي، وأن قطاع المياه يحتل المرتبة الأولى بين قطاعات التنمية، حيث تضمنت عدداً من البنود تختص بتطوير وإدارة الموارد المائية وتنص على ضرورة مشاركة المجالس المحلية وجمعيات مستخدمي المياه في الحماية والمحافظة على المياه، واعتبرت أساساً لباقي السياسات والتشريعات وبعدها أصدر قانون المياه رقم(٣٣) لسنة ٢٠٠٣م، وفي الباب الثاني منه أشار إلى تنظيم وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، ورفع كفاءة ونقل وتوزيع استخداماتها وحسن صيانة وتشغيل منشآتها وأكد على أهمية المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية وضرورة اشتراك المنتفعين بإدارة وحماية الموارد المائية.

ومن هنا يأتي الدور الكبير والمنشود للمجالس المحلية باعتبارها الوحدات الادارية المنتخبة من بين مختلف الفئات الشعبية، وباعتبارهم الأجدر والأقرب للمواطنين والمستفيدين، وكل جماهير المواطنين والشرائح الشعبية الأخرى، ودورهم ضروري ومهم في تأسيس قاعدة بناء وطني من أجل حماية وإدارة وترشيد واستخدام الموارد المائية.

وبذلك مثّل نظام السلطة المحلية جزءاً مهماً من الرؤية الاستراتيجية لمشروع النهوض الشامل، كما شكل قانون المجالس المحلية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠م التجسيد القانوني، مدعوماً برغبة صادقة وتوجيه مستمر من القيادة السياسية.

ولهذا فكل السياسات والتشريعات والقوانين والاجراءات الأخيرة التي عملت الهيئة العامة للموارد المائية ووزارة المياه والبيئة على إعدادها والعمل على إصدارها من قبل الجهات التشريعية، تحتاج إلى جهود ومشاركة فعالة من المجالس المحلية والمجتمعات المحلية وجمعيات مستخدمي المياه في المساهمة الحقيقية في الرقابة والاشراف وبالتنسيق مع الجهات التنفيذية للحد من الاستنزاف للمياه ووقف الحفر العشوائي وضرورة الحفاظ وتنمية الموارد المائية المحدودة والمشاركة في حصر وتحديد مصادر وأنواع التلوث من خلال الآتي:

١- المشاركة في برامج التوعية لرفع درجة الوعي الشعبي لكافة شرائح المجتمع لتوضيح مخاطر الأزمة المائية.

٢- العمل على تكوين وإنشاء الجمعيات لحماية الموارد المائية وعمل رقابة جماعية في مختلف الأحواض المائية.

٣- العمل على توعية كل المواطنين بأهمية تطبيق التشريعات والقوانين والاجراءات الخاصة بحماية المياه وضرورة تحديد أولويات الاستخدام واتباع الوسائل الحديثة في الري، وضرورة الاستفادة من الموارد المائية السطحية وأهمية الرجوع واتباع طرق الحصاد المائي.

٤- المشاركة الشعبية وفي مقدمتها المجالس المحلية في حماية الأحواض المائية من الاستنزاف والتلوث وضرورة وقف الحفر واتباع الاجراءات والضوابط والمساعدة في تبليغ الجهات التنفيذية لمنع أو التحكم في حركة الحفارات في جميع المناطق المعلنة كمناطق حجر مائي وكل الأحواض المائية في جميع أنحاء البلاد.

هل تنجح القيادة الفلسطينية الجديدة في مواجهة الاستحقاقات الراهنة؟

بقلم: ماجد كيالي

□ .. الفلسطينيون معنيون بالمضي في نهج الواقعية السياسية، باعتباره النهج الذي يمكّنهم من تأكيد حضورهم كشعب في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وإظهار إسرائيل على حقيقتها كدولة استعمارية استيطانية عنصرية في المنطقة.

□.. يقف الفلسطينيون اليوم في مواجهة تحديات واستحقاقات مرحلة سياسية جديدة واستثنائية، فقد شكّل رحيل الرئيس عرفات، الذي كان زعيما فوق المؤسسات والإطارات، فراغا هائلا في النظام السياسي الفلسطيني، لناحية الشرعية، كما لناحية صنع القرارات المصيرية.

لم تكن مكانة أبو عمار تنبع من كونه قائدا لفتح ورئيسا للسلطة والمنظمة، فحسب، فهو كان فوق كل ذلك، أيضا، بمثابة المظلة التي يتفيأ في ظلها الجميع، على تبايناتهم وخلافاتهم، والزعيم الذي التف من حوله الفلسطينيون، والمرجع في القرارات التاريخية التي حكمت مسارات الشعب الفلسطيني، في الثورة والتسوية، في المفاوضة والانتفاضة؛ بفضل المكانة التاريخية والنضالية والرمزية التي تبوأها خلال أربعة عقود من الزمن.

وتبدو الملفات التي تركها الرئيس عرفات، للقيادة الجديدة، متعدّدة وصعبة ومعقّدة، من الملف السياسي المتعلق بالبتّ بمصير الانتفاضة، أو تعيين أشكالها المجدية، إلى الملف المتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، بجانبيها المرحلي والنهائي، وصولا لترتيب البيت الداخلي: الفتحاوي والفلسطيني.

بالنسبة للانتفاضة، مثلا، لم يعد ثمة مجال للتهرّب من واقع أن هذه الظاهرة باعتبارها فعلاً شعبيا تاكلت منذ زمن بعيد، لصالح نوع من العمل المحترف المتمثل بالمقاومة المسلحة، بأشكالها المتباينة، والمختلف عليها أيضا.

على ذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بإلحاح هو: هل أن هذا الشكل مازال مجديا، في هذه الظروف السياسية الدولية والإقليمية الراهنة؟ وهذا السؤال لا يبحث ولا يشكك البتّة بشرعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، فهذا أمر مفروغ منه، ولكنه يبحث في مدى ملاءمة هذا الشكل من الكفاح، لاسيما العمليات الاستشهادية في المدن الإسرائيلية، لظروف الشعب الفلسطيني الراهنة والمعطيات غير المواتية المحيطة به.

الواقع أن المجتمع الفلسطيني، بعد أربعة أعوام من الاستنزاف، بنتيجة الممارسات العدوانية والتدميرية الإسرائيلية، بات بحاجة لترميم ذاته واستعادة قواه وتجنّب حال الاستفراد والبطش المدمر به في هذه الظروف غير المواتية له.

وما ينبغي التأكيد عليه هنا حقيقة أنه ليس ثمة انتفاضة للأبد، وليس ثمة شكل نضالي بعينه، يمكن الاستمرار به على وتيرة واحدة، من دون توقفات أو تماوجات، كما أنه لا يمكن حصر الصراع ضد إسرائيل بالمقاومة المسلحة وحدها.

يستنتج من ذلك أن الحديث عن نوع من الهدنة أو التهدئة ينبغي أن يخرج من باب التوظيفات أو المزايدات الفصائلية الضيقة، التي أضرت بالانتفاضة والمجتمع الفلسطيني، وسهّلت على إسرائيل سعيها لتقويض الكيان الفلسطيني وتبرير اعتدائها على الفلسطينيين وحصارها لهم، فهذا الأمر بات اليوم يدخل في باب الحاجات الملحة للساحة الفلسطينية، في ظروفها الصعبة الراهنة، الداخلية والخارجية؛ إذ أن تعزيز الوحدة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات، وضمان نجاح العملية الانتخابية، باتت تتطلب أولا وأساسا تعميم الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، ولو بثمن وقف العمليات الفدائية بكل أنواعها.

وبديهي أن التوافق على تهدئة الأوضاع في هذه الساحة ينبغي أن يترافق مع أعلى أشكال الحذر تجاه أية محاولات قد تبذلها حكومة شارون لاستفزاز الفلسطينيين واستدراجهم إلى مربع المواجهات العسكرية، كعادتها، لإفشال عملية الانتخابات ولإدخال الفلسطينيين في المواجهات الداخلية، وهي الأمور التي ينبغي وعيها والتحسب لها جيدا وتفويتها تماما.

وبالنسبة لملف المفاوضات فإن القيادة الفلسطينية مطالبة، في المدى المرحلي، ببذل الجهود لمعاودة طرح هذا الملف على الأجندة الدولية، لاسيما في مجال الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها عليهم ورفع الحصار عنهم، ووقف البناء في الجدار الفاصل وفي المستوطنات، والانسحاب من مناطق السلطة التي احتلتها في مارس ٢٠٠٢، واعتبار خطة الانسحاب الأحادي من غزة، خطوة على طريق الانسحاب من الضفة، واستئناف المفاوضات على قضايا الحل النهائي.

وفي كل الأحوال فإن الفلسطينيين معنيون بالمضي في نهج الواقعية السياسية، باعتباره النهج الذي يمكّنهم من تأكيد حضورهم كشعب في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وإظهار إسرائيل على حقيقتها كدولة استعمارية استيطانية عنصرية في المنطقة؛ إذ بيّنت التجربة أن الصراع المعقد والمضني مع إسرائيل، لا يرتبط بقيم الحق والعدالة فقط، وإنما يتطلب أيضا التعامل مع واقع السياسة باعتبارها حقلا لصراعات موازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية؛ الأمر الذي التقطه الرئيس الراحل ياسر عرفات بحسه الاستراتيجي التاريخي.

المهم أن القوى الفلسطينية على تبايناتها مطالبة بوضع أجندتها الخاصة جانبا، لاسيما في هذه الظروف الدولية والإقليمية العصيبة والفريدة، وإعادة النظر بخطاباتها وأشكال عملها الخاصة، والالتفاف حول برنامج الإجماع الوطني، برنامج الحرية والاستقلال، المتمثل بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، باعتبارها خطوة مهمة على طريق تقويض المشروع الصهيوني، المرتكز على إنكار وجود الشعب الفلسطيني وتغييب وجوده الاجتماعي والسياسي.

أما بالنسبة لترتيب البيت الداخلي، ففي مواجهة هذه المعضلة يبدو أن الشعب الفلسطيني بات يقف أمام مسؤولياته التاريخية تجاه ضرورة تطوير وتحديث نظامه السياسي، ومأسسة وقوننة إطاراته التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك مؤسسة القيادة، على قاعدة التعددية والديمقراطية. والثابت أنه من ذلك أنه ما كان مسموحا لأبي عمار، بحكم مكانته الوطنية والرمزية والتاريخية، لن يكون مسموحا به لغيره؛ لاسيما أن ياسر عرفات ذاته، لم يخل يوما بمبادئ التعددية والديمقراطية واعتماد المؤسسات والتركيز على التناقض الأساسي ضد العدو؛ بغض النظر عن تقييم طريقته في القيادة.

وفي إطار ترتيب البيت الداخلي فإن القيادة الفلسطينية، في هذه المرحلة الانتقالية، مطالبة بمواجهة عدة استحقاقات لعل أهمها يكمن في الجوانب التالية:

أولا، تطوير وتحديث المؤسسات الفلسطينية المتمثلة في:

أ) منظمة التحرير، ومؤسساتها، باعتبارها الكيان السياسي الذي يوحد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويعبر عن طموحاته وآماله.

ب) السلطة الوطنية كونها جنين الدولة المقبلة والإطار السياسي الممثل لفلسطينيي الداخل، والذي يدير شؤونهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

ج) حركة فتح، باعتبارها التيار الوسط بين التيارات الفلسطينية، وباعتبارها الإطار الذي يضم مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني ومجمل التيارات السياسية والفكرية السائدة فيه. وفي كل هذه الأطر فإن الفلسطينيين مطالبون بالانتقال من نمط القيادة الفردية إلى القيادة الجماعية، ومن نمط القائد الرمز إلى القيادة المؤسسة، ومن نمط الاحتكام للزعيم والوصي والأب، إلى الاحتكام للقوانين والدساتير والقواعد الديمقراطية.

ثانيا، العمل على تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال:

أ) اعتماد العلاقات الديمقراطية وتقاليد القيادة الجماعية في إدارة شؤون الفلسطينيين، لاسيما بما يتعلق بصوغ القرارات المصيرية؛

ب) احترام واقع التعددية السياسية والفكرية في الساحة الفلسطينية.

ج) تجنب الوقوع في فخ الاقتتال الداخلي، كونه يضعف الشعب الفلسطيني ويزعزع وحدته ويبدد قضيته ولا يخدم إلا عدوه الإسرائيلي.

ثالثا، تأسيس شرعية تاريخية جديدة عبر عملية الانتخابات. وإذا كانت القيادة الفلسطينية نجحت في استحقاقي تعيين رئيس اللجنة التنفيذية (أبو مازن) وقائد فتح (أبو اللطف)، فإن رئاسة السلطة الوطنية، نواة الدولة المقبلة، تحتاج إلى عملية انتخابية، يختار فيها الفلسطينيون في الضفة والقطاع بالاقتراع المباشر والحر رئيسهم. وهذه المسألة تفتح على إشكاليتين: أولاهما، أن الفلسطينيين معنيون، أيضا، بإجراء انتخابات للمجلس التشريعي (إضافة للانتخابات البلدية المقترحة). فالمجلس الحالي انتهت فترته الدستورية منذ أعوام. وأنه ينبغي الاستفادة من الزخم الدولي، رغما عن إسرائيل، لفرض الانتخابات التشريعية، لتوليد شرعية تمثيلية جديدة، تراعي المستجدات الحاصلة في المجتمع الفلسطيني وفي قواه السياسية.

أما الإشكالية الثانية، فتتعلق بالفصل بين منصب رئيس المنظمة ورئيس السلطة، فقد أكدت التجربة الماضية مخاطر الجمع بين هذين المنصبين، ومهمات كل منهما تختلف عن الآخر، فضلا عن أن الفصل يعطي حيوية ومرونة للنظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى أن ذلك يضع المؤسسة القيادية الفلسطينية على عتبة تقاليد قيادة جماعية، تعددية، خصوصاً أن المرجعية السياسية ستبقى لرئيس اللجنة التنفيذية.

وباختصار فإن القيادة الجديدة تقف أمام محطة اختبار تاريخية لقدراتها على القيادة ولتأسيس شرعية فلسطينية على أسس جديدة.

• كاتب عربي

وجهة نظر

الانتخابات في الأراضي المحتلة

إبراهيم المحلمي

■ حُمّى الانتخابات التشريعية والرئاسية في الأراضي العربية المحتلة تثير الكثير من اللغط والجدل في الأوساط العربية والإقليمية والدولية، فبينما يحتد النقاش حول إمكانية إجراء الانتخابات العراقية في ظل الاحتلال، الذي يعتقد بعض المراقبين أنه السبب الرئيسي في استمرار أعمال العنف والمقاومة وعدم الاستقرار الأمني، يؤكد الساسة في بغداد وواشنطن على تمسكهم بالموعد الذي حددوه لمؤتمر شرم الشيخ قبل أن يبدأ أعماله ليضعوا المؤتمرين والعالم أمام الأمر الواقع وليقطعوا الطريق أمام أية اجتهادات من هنا أو هناك لاقتراح موعد مناسب وملائم سياسياً وأمنياً.

■ وعلى الجانب الآخر في فلسطين تدور الماكنة الانتخابية بوتائر سياسية وإعلامية متصاعدة، وخاصة في ما يتعلق بالجدل الدائر حول مسألة الإجماع الفلسطيني على السيد محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، مرشح حركة فتح، كبرى المنظمات الفلسطينية، وإعلان المناضل الفلسطيني والزعيم الفتحاوي – أيضاً – مروان البرغوثي ترشيح نفسه للرئاسة من خلف قضبان السجون الإسرائيلية، لتختلط الأوراق في الشارع الفلسطيني الذي يمكن الجزم بأنه الأكثر وغياً وخبرةً ودرايةً وديمقراطيةً ونضجاً سياسياً بين الشعوب العربية كافة.

■ وهي المعطيات التي يمكن الاستناد إليها والاعتماد عليها والاعتداد بها، في أن الفلسطينيين يدركون مصالحهم ويفهمون أوضاعهم جيداً ولا خوف عليهم مما يسوقه البعض من أن هذا الازدواج في الترشيح الرئاسي قد يشق عصا الفلسطينيين، وحركة فتح على وجه التحديد.

■ المعركة الفلسطينية تختلف عن الحرب العراقية، فالاستحقاق الفلسطيني ينبغي أن يتم في وقته لشغل الفراغ الدستوري بعد رحيل الرئيس المناضل ياسر عرفات، والمؤسسات الفلسطينية هي من تدير شؤون السلطة، وهي المعنية بالإعداد والتحضير للانتخابات دون إملاء أو ضغوط من أي جهة بما فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

■ فيما يبدو الوضع في العراق أكثر تعقيداً من حيث شكل الدولة ونوع النظام القائم وحالة الاحتلال العسكري والأوضاع الأمنية المتفاقمة، والأهم من كل ذلك حجم وثقل القرار السياسي والفعل العسكري الأمريكيين وتأثيرهما على أي عمل سياسي أو عملية ديمقراطية.

almalemi@hotmail.com

صنعاء.. تستعد للعام السياحي ٢٠٠٥م

عبد الله البحري

□ .. نجاح الحدث الكبير لصنعاء عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٤م سواء من حيث الإعداد والتنظيم والترتيب المسؤول منذ البداية وحتى الأسابيع والأيام الختامية لهذا العرس الثقافي قد بات مشهودا له من قبل العديد من المهتمين بشؤون الثقافة محليا وعربياً ودوليا، ولعل مشاركة واسهام الكثير من هؤلاء بدءا من يوم الانطلاقة للفعاليات وتدشينها وحتى اللحظة كانت ولا تزال تعطي انطباعاً وحافزاً مباشراً لكافة المقومات الموجودة والقائمة بعاصمة تاريخية كصنعاء الجميلة، وهنا لابد من التذكير بالاستعدادات الجارية من أجل تهيئة صنعاء ونقلها من عنوان إلى عنوان سيبرز بإذن الله بنجاحه وإيجابياته كما عهدناه عبر الجهود المبذولة والتي لا ريب إنها امتداد وزيادة لرصيد الوزارة المعنية بأمر الثقافة والسياحة في بلادنا وتحديدا القائمين عليها وفي مقدمتهم الأستاذ الشاب/ خالد عبد الله الرويشان والذي ندعو له ونتمنى له العون والتوفيق في مهامه القادمة والتي سيتم إعلان صنعاء كعاصمة للسياحة ٢٠٠٥م مدركين أن استمرار التكريم والإنجاز في كلا المجالين الثقافي والسياحي من قبل الوزارة عظيم الأثر لدى جميع المساهمين والمشاركين في دعم وتنفيذ الأنشطة والفعاليات ولما من شأنه الرقي بغير مشروع متصل بأي من هذين المجالين، وبما أن معظم ما تم إنجازه من أعمال ثقافية خلال عام بأكمله ٢٠٠٤م فإننا على يقين بأن العام القادم ٢٠٠٥م سيحظى بزيادة من التكريم والدعم لصالح صناعة السياحة والترويج لها وخاصة لهذه المدينة التاريخية والعريقة متمنين في نفس الوقت على غير جهة لها علاقة بالسياحة والاستثمار في القطاعين العام والخاص وباقي المنظمات والهيئات غير الحكومية محلية ودولية إلى تسخير الإمكانيات المتاحة واللازمة حتى يقترن النجاح برمته مع طبيعة وأهمية الحدث القادم بإذن الله تعالى لأن ذلك إسهام في محله وغير بعيد عن أي عمل وطني له ارتباط مباشر بدعم الاقتصاد والتنمية.. والله الموفق..